Distribution: Restricted | EB 2005/86/R.11 | 23 November 2005
Original: English | البند 7(ج) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

جمهورية الهند

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة	**iii**
الموازين والمقاييس	**iii**
استعراض الحافظة	**iv**
موجـــز تنفيذي	**v**
أولا – المقدمة	1
ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي	1
ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر	1
باء – القطاع الزراعي	3
جيم – الفقر الريفي	5
دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي	6
هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي	7
ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر	8
رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق	9
ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة	9
باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع	11
جيم – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	15
دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى	15
هاء – مجالات حوار السياسات	16
واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	17
زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري	18

الذيول

الذيل الأول:	البيانات القطرية	1
الذيل الثاني:	الإطار المنطقي	2
الذيل الثالث:	تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر	4
الذيل الرابع:	اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح	5
الذيل الخامس:	أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة	6

معادلات العملة

وحدة العملة	=	روبية هندية
1.00 دولار أمريكي	=	43.65 روبية هندية
1.00 روبية هندية	=	0.0229 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الهند

السنة المالية

1 أبريل/نيسان – 31 مارس/آذار

استعراض الحافظة

الإقليم: آسيا والمحيط الهادي

البلد: الهند

اسم المشروع/البرنامج	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	موافقة المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	الاسم المختصر للقرض	العملة المحددة	مبلغ القرض المصادق عليه	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
مشروع تطوير منطقة بهيما	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	79/09/18	79/12/14	85/12/31	L - I - 23 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	38 500 000	100
مشروع تنمية راجاستان واستيطانها	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي	تيسيرية للغاية	79/12/19	80/03/03	88/12/31	L - I - 32 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	42 700 000	100
مشروع تنمية منطقة سندربان	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	80/08/03	81/02/04	89/06/30	L - I - 49 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	13 350 000	100
مشروع الري المتوسط في منطقة مادهيا براديش	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	81/12/17	82/09/17	88/03/31	L - I - 81 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	21 900 000	100
المشروع الثاني للآبار الأنبوبية العامة في أوتار براديش	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	83/04/21	83/10/06	91/03/31	L - I - 124 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	27 280 000	100
مشروع تطوير مناطق القبائل في أوريسا	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	87/12/03	88/05/27	97/12/31	L - I - 214 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	9 250 000	100
مشروع النهوض بأحوال النساء في تاميل نادو	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	89/04/26	90/06/26	98/12/31	L - I - 240 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	12 932 000	100
مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	91/04/04	91/08/27	99/03/31	L - I - 282 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	12 961 000	100
مشروع الائتمان الريفي في ماهاراشترا	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	93/04/06	94/01/06	02/09/30	L - I - 325 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	18 971 000	100
مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش القائم على المشاركة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	94/04/19	94/08/18	03/03/31	L - I - 349 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	18 950 000	100
مشروع التنمية في منطقة ميوات	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	95/04/12	95/07/07	05/06/30	L - I - 379 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	9 650 000	99
مشروع النهوض بأحوال المرأة الريفية ومساعدتها	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	96/12/05	99/05/19	04/12/31	L - I - 439 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	8 000 000	44
مشروع إدارة موارد المجتمعات المحلية في الإقليم الشمالي الشرقي بالمناطق المرتفعة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	97/04/29	99/02/23	04/12/31	L - I - 444 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	16 550 000	43
برنامج النهوض بأحوال القبائل في جارخاند-تشاتيسغار	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	تيسيرية للغاية	99/04/29	01/06/21	09/12/31	L - I - 506 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	16 950 000	9
برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	00/05/04	02/04/01	09/12/31	L - I - 538 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	16 350 000	35
برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	02/04/23	03/07/15	13/09/30	L - I - 585 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	16 050 000	4
مشروع ضمان موارد الرزق للأسر الريفية المنكوبة بالزلزال في ولاية غوجارات	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	01/09/12	02/11/04	10/06/30	L - I - 568 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	11 650 000	10
مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	03/12/18	04/10/01	13/06/30	L - I - 624 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	27 900 000	8
برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو في أعقاب المد الزلزالي	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	05/04/19			L - I – 662 - IN	وحدة حقوق سحب خاصة	9 950 000	–

موجز تنفيذي

أولاً – معلومات أساسية

1 - تُعيِّن هذه الوثيقة استراتيجية برنامج الصندوق المقبل في الهند من عام 2006 حتى عام 2010. وهي تستند إلى مشاورات مع حكومة الهند وغيرها من أصحاب المصالح، وعلى خبرة التنفيذ المكتسبة من أنشطة الصندوق في الماضي، وعدد من الدراسات التي أمر الصندوق بإجرائها. وروجعت المقترحات في حلقة عمل لأصحاب المصالح عقدت في يناير/كانون الثاني 2004. ثم نوقشت مرة أخرى مع الحكومة في شهر يناير/كانون الثاني 2005.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

2 - الهند ثاني أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، فقد بلغ مجموع عدد سكانها في عام 2003 أكثر قليلاً من مليار نسمة. ونسبة سكان الريف آخذة في الهبوط، مما يعكس هجرة من الريف إلى الحضر، وهي تبلغ الآن 72 في المائة. وكذلك المتوسط الإجمالي للنمو السنوي آخذ في الانخفاض، فقد انخفض من 2.2% في عام 1981 إلى 1.5% في عام 2003.

3 - بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 5.9% في التسعينات، وكان مردُّ ذلك إلى ارتفاع كبير في نمو قطاع الخدمات، حيث لعب تطوير برامج الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات دوراً رائداً في ذلك. ونتيجةً لذلك، كان الناتج المحلي الإجمالي 538 دولاراً أمريكياً للفرد في عام 2003، ويُتوقع أن يصل إلى 650 دولاراً أمريكياً في عام 2005. وانخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 57% في عام 1950 إلى 22% في عام 2002. وبينما تحققت تحسينات كبيرة في التنمية البشرية، من الواضح أن هذه التنمية متخلِّفة عن النمو الاقتصادي، وما زالت بضعة مؤشرات تدعو إلى القلق. وما زالت الصورة الإجمالية للتمايز بين الجنسين صورةَ تَفاوُتٍ صالح. أما النسبة الإجمالية للفقراء فقد انخفضت إلى 26% من مجموع السكان كما يستدل من التقديرات الرسمية لعام 2000. وقد أنفقت الهند نحو 6.5% من مجموع نفقات الميزانية في 2000/1999 على برامج تخفيف وطأة الفقر. وتهدف السياسات الراهنة إلى تخفيض نسبة الفقراء إلى 13% بحلول عام 2020، ومعالجة مشاكل الأمن الغذائي بزيادة إنتاج الأغذية ووضع برامج موجهة للأغذية والتغذية. وهي تؤكد أيضاً إيجاد الوظائف وأمن سبل المعيشة واستدامة نموٍّ زراعيٍّ بنسبة 4.0–4.5 في المائة.

ثالثاً – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق

4 - تستند الدروس الأخيرة إلى الخبرة المكتسبة في النهوض بأحوال القبائل وتمويل القروض الصغيرة والنهوض بأحوال المرأة. وتشير خبرة التنفيذ المكتسبة في تنفيذ مشروعات النهوض بأحوال القبائل، العريضة القاعدة، إلى فعالية الإدارة المجتمعية للموارد، وإمكانيات تنمية منتجات الحراج وإيجاد مكامن قوة لاستخدامها في الأسواق، وأهمية التنمية الاجتماعية. وأثبتت مشروعات تمويل القروض الصغيرة أن النهج المستند إلى تشكيل المجموعات النسائية، والادخار

والتسليف، والروابط مع النظام المصرفي الريفي كانت أداة قوية لتمكين المرأة تمكيناً فعالاً، بينما تميل في الوقت نفسه إلى تحقيق استدامة تجارية.

رابعاً – الإطار الاستراتيجي للصندوق

5 - مع أن موارد الصندوق متواضعةٌ، مقارنةً بالاحتياجات، يستند **الأساس المنطقي** لمشاركة الصندوق في تنمية الهند إلى الاعتبارات التالية:

- **الابتكار:** عملت مشروعات الصندوق، بسبب صغر حجمها نسبياً في ظروف الهند، بمثابة محطات تجارب للابتكارات المؤسسية والتقنية. وقام آخرون فيما بعد بزيادة نشر النتائج الإيجابية. ويتفق مقصد المشروعات مع الولاية الأساسية للصندوق، وهي: تحسين إمكانيات وصول الفقراء إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية، ودعم جهود التنمية التي يصممها الفقراء أنفسهم وينفذونها بصورة تشاركية.

- **الاستدامة المؤسسية:** في جميع مبادرات الدعم التي قام بها الصندوق تقريبا، وضِعَ التركيز على بناء المؤسسات على مستوى القاعدة الشعبية. غير أن هذه عملية تحتاج إلى كثافة استخدام الموظفين وتستهلك وقتاً طويلاً يتجاوز في العادة فترة المشروع العادية. لذلك توجد حاجة إلى النظر في التزامات أطول أجلاً لبدء وبناء قدرات مؤسسية على مستوى القاعدة الشعبية، حتى تبلغ هذه المؤسسات نموها الكامل وتكتسب القدرة على أن تصبح مستقلة ذاتيا.

- **المناطق المستهدفة:** يركز دعم الصندوق، تمشياً مع ولايته، على الأسر الفقيرة والأشد فقراً. ويوجد معظم هذه الأسر في المناطق النائية والهامشية وكذلك في أراضي القبائل. وفي العادة يكون وجود الجهات المانحة الكبيرة في هذه المناطق محدوداً، وغالباً ما يكون الصندوق هو المؤسسة المانحة الخارجية الوحيدة في منطقة المشروع.

- **طلب الحكومة:** بنى الصندوق شهرته في الهند كمؤسسة مساندة لتخفيف وطأة الفقر والابتكار، بينما يحافظ على المرونة والحوار المفتوح مع الحكومة. ويلقى هذا الموقف تقديراً من الحكومة وتعبر حكومات الولايات والحكومة المركزية بانتظام عن مطالبتها الفعالة بالدعم من الصندوق.

6 - وستكون **التوجُّهات** الاستراتيجية الرئيسية للصندوق في المستقبل كما يلي:

- **بناء القدرات،** يتكون من عنصرين اثنين: (i) بناء مؤسسات القاعدة الشعبية في المجموعات المهمَّشة؛ (ii) تعزيز المؤسسات لدى الوكالات المساندة؛

- **تشجيع وحماية إمكانيات وصول المجموعات المهمشة إلى الموارد،** وضمان الإدارة المستدامة لهذه الموارد؛ وهذه تضم الموارد الطبيعية كأراضي الحراج، والأراضي المتدهورة تدهوراً كثيراً، وموارد المياه ومصائد الأسماك، وتضم أيضاً الموارد المالية، والموارد غير المنظورة، كالمعارف الأهلية، ومجموعات المعارف التقنية، ومعلومات الأسواق، والابتكار؛

- **تشجيع تنوُّع فرص سبل المعيشة**، سواء في المَزارع وخارج المَزارع كسبل للخروج من ربقة الفقر في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى الموارد، وكتدابير لتقليل الخطورة.

7 - سيستند **مبدأ الاستهداف** إلى مدى تفشّي الفقر. ويستخدم هذا المبدأ الاستهداف الجغرافي واستهداف مجموعات محددة من الناس في المناطق ذات الأولوية. وتشمل المجموعات المستهدفة أبناء الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والنساء.

8 - لكي يعكس **البرنامج القطري** هذه التوجُّهات والاستراتيجية، سيركِّز على مجالين رئيسيين اثنين، هما: (i) تمويل القروض الصغيرة وتمكين المرأة، ويتم ذلك بصورة رئيسية بدعم عملية بناء مؤسسات القاعدة الشعبية؛ (ii) توسيع فرص سبل المعيشة لدى أفراد القبائل في أفقر المناطق الزراعية–الإيكولوجية. ومن المتوقع في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه أن يتحقق برنامج قروض مقدارها 119 مليون دولار أمريكي في خمس سنوات.

9 - بالإضافة إلى ذلك سيتم تعزيز عمليات الرصد والتقييم بغية تحسين أداء البرنامج القطري وإدارة المعارف. وستُلتمَسُ كذلك مساهمة القطاع الخاص في مجالات مثل أنشطة تمويل القروض الصغيرة التي حققت قدراً كافياً من النضج، ولذلك يمكن أن تجتذب المؤسسات المالية في القطاع الخاص.

10 - **إطار القروض**. كان ترتيب الهند في نظام التخصيص على أساس الأداء إيجابياً إلى حد معقول فيما يتعلق بتمويل القروض الصغيرة، والقطاع الريفي ومؤشرات أداء الحافظة. وسوف يتراوح مستوى إقراض الصندوق للهند بين 110 ملايين دولار أمريكي و119 مليون دولار أمريكي لدورة البرمجة الراهنة 2006–2010، مما سيمكِّن من تطوير أربعة تدخلات كبيرة نسبياً. وسيمكِّن أيضاً من الأخذ بنهج برنامجي واحد لكل من تمكين المرأة، والنهوض بسكان مناطق القبائل، ومشروع تطوير مصائد الأسماك الساحلية، وتنمية المناطق الضعيفة جداً التي تضم سهول حوض نهر الكنج الأوسط، بما في ذلك ولاية آسام.

جمهورية الهند

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة[1]

1 - الهند أكبر المقترضين من الصندوق، إذ يوجد فيها 18 مشروعاً موافقاً عليها ويبلغ مجموع قروضها الموافق عليها 500 مليون دولار أمريكي. وتستكمل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه استراتيجية الصندوق في البلد. وقد صيغت بالتعاون مع أصحاب المصالح الرئيسيين وبُنيت على تحليل للخبرات السابقة، ونوقشت في حلقة عمل لاستعراض الحافظة القطرية عقدت في دلهي في أكتوبر/تشرين الأول 2003، وفي مراجعات مكتبية لوضع الفقر، ومشاورات أولية مع حكومة الهند وممثلي حكومات الولايات، وعدد من الدراسات التي كُلِّفَ بها خبراء. ونوقشت الاستراتيجية وأُقِرَّت في حلقة عمل للمراجعة عقدت في يناير/كانون الثاني 2004، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والمصرف الوطني للزراعة والتنمية الريفية، دُعيَ إليها أصحاب المصالح وراسمو السياسة في الحكومة ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة. ونوقشت مرة أخرى مع عدد من الوكالات الحكومية في يناير/كانون الثاني 2005.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

السكان

2 - الهند ثاني أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، فقد بلغ عدد سكانها في عام 2003 أكثر قليلاً من مليار نسمة، وهذا يشكل 17% من سكان العالم، وتشغل مساحة مقدارها 2.4% من اليابسة في العالم. ونسبة سكان الريف إلى مجموع السكان آخذة في الانخفاض، مما يعكس هجرة من الريف إلى الحضر، وبلغت هذه النسبة 72% في عام 2003. ومعدل النمو السنوي للسكان آخذ هو الآخر في الانخفاض: فقد انخفض من 2.2% في عام 1981 إلى 1.5% في عام 2003. وتشترك الهند مع الصين وغيرها من بلدان جنوب آسيا في علامة مميزة وهي تدني نسبة النساء إلى الرجال، ونقص عدد النساء قائم منذ قرون. إذ انخفضت من 972 أنثى لكل 000 1 ذكر في عام 1901 إلى 927 في عام 1991، وإن حدثت زيادة طفيفة إلى 933 في الألف في عام 2001. ويعزى هذا النقص إلى حد كبير إلى تفضيل الأبناء الذكور والتمييز ضد البنات، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسبة الوفيات بين النساء في جميع الفئات العمرية حتى سن 45.

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

خلفية الاقتصاد الكلي

3 - ارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.5% خلال الفترة 1950 – 1970، إلى 5.4% في الثمانينات وإلى 5.9% في التسعينات. وقد نشأ تسارع النمو، بخاصةٍ في التسعينات، من ارتفاع كبير في نمو قطاع الخدمات، وقامت بدور رائد فيه الخدمات المالية، والاتصالات، ومرفق التجارة، وتطوير برامج الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. ونتيجةً لذلك تضاعف متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إذ ارتفع من 260 دولاراً أمريكياً في عام 1980 إلى 538 دولاراً أمريكياً في عام 2003، ويتوقع أن يصل إلى 650 دولاراً أمريكياً في عام 2005. ولم يكن النمو موزعاً بالتساوي بين القطاعات، وتغيَّرَ تركيب الناتج المحلي الإجمالي. فالزراعة التي كانت قطاعاً رائداً أصبحت أقل أهمية؛ وانخفضت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 57% في عام 1950 إلى 22% في عام 2002. وفي الفترة نفسها ارتفعت الخدمات إلى مكان الصدارة؛ وحصتها الآن هي 51% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت من 28% في عام 1950. وازدادت الصناعة زيادة متواضعة إلى 27%. ونظراً إلى أن النمو في الخدمات أكثر استقراراً منه في الزراعة أو الصناعة، تنطوي الحصة المتزايدة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي على حقيقة أن تقلُّبَ النمو أيضاً كان آخذاً في الانخفاض على مَرِّ الزمن.

4 - إن استدامة معدل نموٍّ عالٍ تتوقف بالدرجة الأولى على وجود استثمار كبير، لكن معدل الاستثمار ظل متوقفاً عند مستوى 23–24% في السنوات الأخيرة. وكان العجز المالي الكبير، 6–10% على مدى سنين عديدة، وما نتج عنه من دين عمومي للنفقات الجارية أيضاً، سيطرد استثمارات القطاع الخاص لولا أن المصرف المركزي طبق سياسة مالية مريحة، وخفف نسبة النقد إلى الاحتياطي وخفض سعر الفائدة المصرفية. وتهدف سياسات الحكومة الآن إلى وضع ميزانية جارية متوازنة بحلول عام 2008. أما التضخم المالي، الذي بلغ ذروته عند مستوى 13.2% في عام 1998، فقد ظل معتدلاً منذ ذلك الحين، يراوح صعوداً وهبوطاً حول 4% في السنة.

5 - وتحوَّل العجز المزمن في الحساب الجاري البالغ نحو 1.6% في الثمانينات والتسعينات، فقد تحول إلى فائض في عام 2001، وكانت هذه أول مرة يحدث فيها ذلك منذ 20 سنة. ويعزى هذا التحسُّن بالدرجة الأولى إلى قوة نمو الأصول غير المنظورة، لاسيما ارتفاع حصيلة الصادرات من الخدمات المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات. وإلى جانب التحسينات في موقف الحساب الجاري، ازدادت احتياطيات العملات الأجنبية إلى 125 مليار دولار أمريكي في منتصف عام 2005.

التنمية البشرية

6 - سهَّل نمو الاقتصاد الكلي الإيجابي تخفيف وطأة فقر الدخل وكان له أثر مؤكد على الأحوال الاجتماعية. فقد خطا البلد خطوات شاسعة إلى الأمام في معدل العمر المتوقع وتعلُّم القراءة والكتابة بين عام 1950–1951 وعام 2000–2001؛ فارتفع متوسط العمر المتوقع من 32.1 سنة إلى 63 سنة، وارتفعت نسبة المتعلمين من 16.7% إلى 61 في المائة. غير أن الفقر مقيساً بمؤشرات غير الدخل، مثل الصحة والتعليم، ما زال يشكل تحدِّياً كبيراً. فما زالت الهند تعاني من أعلى مستويات الأمية في العالم وبالإجمال يوجد 20% من الأطفال الذين هم خارج المدرسة في العالم بأسره، وفيها 20% من الفجوة الفاصلة بين الجنسين في المدارس الابتدائية. وما زالت نسبة الوفيات بين الأمهات أثناء الولادة مرتفعة، لا سيما في المناطق الريفية، إذ تقدر بـــ 540 حالة وفاة مقابل كل 000 100 مولود حي، وبينما طرأ تحسُّن

على بعض المؤشرات المتعلقة بالجنسين، مثل تضييق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ما تزال الصورة صورة تبايُن صارخ. ويعاني كثير من نساء الهند سوء التغذية، ويشكِّل فقرُ الدم مشكلة لدى 60% من الإناث. ونحو 50% من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بسوء التغذية، و34% من المواليد يكون وزنهم عند الولادة أقل من الوزن العادي. ويمكن أن يشكل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذا لم يتم كبحه، تهديداً كبيراً لمستقبل البلد؛ فما يتراوح بين 4 و5 ملايين نسمة يعيشون الآن وهم يحملون الفيروس. ومع أن نسبة الإصابة بالفيروس بين عموم السكان ما زالت متدنية، يوجد في الهند ثاني أكبر عدد من المصابين بهذا الفيروس في العالم بالأرقام المطلقة.

باء – القطاع الزراعي

7 - بلغ مقدار الناتج الزراعي المحلي الإجمالي في عام 2002–2003 ما مجموعه 110 مليارات دولار أمريكي، أو 22% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وعلى الرغم من انخفاض حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، يوفر هذا القطاع دخلاً ووظائف لما يقرب من 237.8 مليون شخص، أو نحو 60% من القوى العاملة في الريف. وكان المزارعون الهامشيون، الذين يملكون أقل من هكتار واحد من الأرض، يعملون في 62% من مجموع المزارع في عام 1995–1996. غير أنهم – مجتمعين – يزرعون سُدْسَ مجموع الأراضي الزراعية. ويتألف نحو خُمسَي مجموع الأراضي الزراعية من مزارع متوسطة وكبيرة، وهذه تشكل 7% من مجموع المزارع.

8 - أسفرت الاستثمارات العمومية الكبيرة في برامج الري وتحسينات التكنولوجيا، التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، عن زيادات كبيرة في الإنتاج، الذي بلغ ذروته في عام 2001–2002، ومقدارها 212 مليون طن من الحبوب الغذائية، مقابل 50 مليون طن في عام 1950–1951. وتبلغ نسبة الأراضي المروية 54% من مجموع المساحة المزروعة بالأرز؛ و85% من المساحة المزروعة بالقمح. وازدادت الكثافة الوطنية لزراعة المحاصيل من 123.3% في عام 1980 إلى 134.3% في عام 2000. وبلغت نسبة النمو طويل الأجل (1980–2003) في إنتاج الأغذية 2.1% في السنة. ونتيجةً لذلك، كان متوسط مقدار الحبوب المتاح للفرد في السنة 162.3 كيلوغرام في عام 2001، وهذا يشكِّل تحسُّناً كبيراً عمّا كان متاحاً في عام 1980، ومقداره 140.1 كيلوغرام، ويزيد عن أو يعادل إنتاج أكبر الدول المنتجة للحبوب في العالم، وهي الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويوجد الآن في الهند واحد من أكبر احتياطيات الحبوب في العالم وهي من كبار مصدِّري المحاصيل الزراعية. وازدادت قيمة الصادرات الزراعية، فيما بين عام 1990–1991 وعام 2002–2003، بنسبة 25.9% في السنة، وكانت تساوي 3% من مجموع الصادرات الوطنية في عام 2002–2003. وحقق القطاع الزراعي تنوُّعاً عريض القاعدة، لا سيما في البستنة وتربية المواشي، وأصبحت الهند أكثر بلدان العالم إنتاجا للألبان.

9 - فيما يلي بعض السمات الرئيسية لتنمية القطاع الزراعي:

- بلغت استثمارات القطاع العام في هذا القطاع خلال جميع الخطط الخُماسية نحو 14% من مجموع النفقات. وفي الخطة التاسعة، التي بدأت في عام 1997، انخفضت حصة الزراعة في الاستثمار إلى نسبة 4% نتيجة التوكيد القوي على الاستثمارات في مجالي الطاقة والاتصالات.

- حفز تحسن معدَّلات التبادل التجاري في أواخر الثمانينات القطاع الخاص على الاستثمار وكان في طليعة تحوُّلٍ أساسيٍّ لنمط الإنتاج الزراعي في الهند، من نمو تقودُهُ زيادات في إنتاج الأغذية في السبعينات والثمانينات إلى نمو تقودُهُ منتجات البستنة، والإنتاج الحيواني ومصائد الأسماك وإلى توسُّعٍ في الصادرات الزراعية. لكن نظراً إلى أنَّ واحداً من أشد القيود هو عدم كفاية قاعدة أصول الإنتاج الريفي، لا يمكن اعتبار الزيادات في استثمارات القطاع الخاص بديلاً عن قلة استثمارات القطاع العام.

- كانت سياسة ولايات مختلفة تقوم على زيادة الإنتاج بواسطة مكننة الزراعة، وتطوير التكنولوجيا، وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، لجأت بعض الولايات إلى وسائل أخرى لزيادة الإنتاج، من بينها إعطاء إعانات للمدخلات وحوافز للإنتاج. وعلى المستوى الإجمالي تتجاوز الإعانات المقدمة للأسمدة والماء والكهرباء مجتمعةً، إلى حد كبير، الأموال المخصصة للتنمية الريفية. وتقدم إعانة ضخمة ومتزايدة أيضاً لنظام دعم الأسعار لإبقائها عند الحد الأدنى، وقد أظهرت هذه الإعانة مَيْلاً إلى ثلاثة محاصيل هي قصب السكر والأرز والقمح، واقتصرت على مناطق جغرافية معينة، وتخدم في معظمها المزارعين أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة الحجم. وعلاوة على كون الإعانة تشكِّل عبئاً مالياً كبيراً على ميزانية الحكومة، أدت إعانة السعر الأدنى إلى زيادة الاعتماد على محصول واحد، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية في بعض المناطق، وذلك ترك آثاراً سلبية على تنويع المحاصيل.

- كان من شأن تركيز تنمية الري على 40% من الأراضي المزروعة بالمحاصيل، وصُرِفَ معظم الماء على زراعة الأرز والقمح المكثفة، أن ترك 60% من الأراضي الزراعية بعلاً يميل فيها المزارعون إلى تطبيق نظم زراعية تتصف بانخفاض المدخلات العضوية فيها.ويوجد وعي متزايد بأن هذا الوضع لا يشكل نقطة ضعف وإنما يمثل أصولاً ممكنة لتنمية الزراعة العضوية لأن كثيراً من المزارعين "عضويون عن غير قصد". وإذ أدركت الحكومة إمكانيات الطلب (التصدير)، بدأت في عام 2000 البرنامج الوطني للمنتجات العضوية، الذي أنتج معايير وقدرات على إصدار الشهادات. ومما يُذكر أن تطوير تقنيات عضوية بديلة يعود إلى تقاليد إيجابية قديمة في البلد وغالباً ما يكون جزءاً لا يتجزَّأ من الثقافة المحلية. وهذا هو الحال بوجهٍ خاصٍّ، وإن لم يكن حصرياً، في المناطق القبلية.

- تمثل منتجات الحراج والأعشاب الطبية مورداً كبيراً ممكناً لم يتم استخدامه على الوجه الكامل حتى الآن لفائدة النساء والرجال الذين يقومون بجمعها. ويعود ذلك إلى عدم وجود بحوث تطبيقية في إمكانيات استخدام هذه المنتجات والأعشاب وقلة آليات التسويق الملائمة. وسبق أن وجد عدد من النُّهُجِ القائمة على المجتمع المحلي لإدارة المنتجات والخدمات الحرجية وغير الحرجية للمجتمعات المحلية، غير أن ثمة حاجة إلى السماح للمجتمعات المحلية بتولّي مسؤولية أكبر عن الحراج المعاد إنعاشها. وما زالت ثمة فرص كبيرة لاستغلال النباتات الطبية والمعارف الأهلية بالأدوية العشبية لم تتحقق حتى الآن.

السياسات الزراعية

10 - يمكن تقسيم تطوُّر السياسات الزراعية إلى عدة مراحل، هي: مرحلة الإصلاح الزراعي (1950–1965) الذي أعطى حق الحيازة للحرّاثين وألغى دور الوسطاء؛ ومرحلة الدفع التكنولوجي (1965–1980)، التي تحول التوكيد فيها من الحلول المؤسسية إلى نهج تقوده التكنولوجيا؛ ومرحلة الإعانات والحوافز (1985 حتى الوقت الحاضر)، وخلالها كانت التكنولوجيات راسخة فعملت الحكومة على زيادة النمو باستخدام الإعانات والحوافز. وفي التسعينات رفع مستوى إعانة السعر الأدنى للحبوب بسرعة، مما دفع الوكالات الحكومية في بعض الولايات إلى شراء 70–80% من فائض الإنتاج القابل للتسويق. وكان الأثر التراكمي لهذه السياسات من حيث تخفيف وطأة الفقر وإيجاد الوظائف أن أوجد اختلالَ توازنٍ في أنماط حيازة الأرض، وعقَّد علاقات حيازة الأرض في بعض الولايات، وزيادة تفشّي الفقر، وهذه ظلت عواملَ عائقةً لرفع الإنتاجية الزراعية وعدد الوظائف. واشتمل أثر الثورة الخضراء على الاكتفاء الذاتي الوطني في الغذاء، لكنه كان محدوداً جغرافياً ولم يشمل الحبوب الخشنة والبقول، التي هي الغذاء الأساسي للفقراء. وأدت زيادة مكننة الزراعة إلى انخفاض عدد الوظائف الزراعية المتاحة في التسعينات من القرن العشرين. وكانت الجهود الرامية إلى تعزيز الزراعة البعلية المستدامة محدودة. وأخيراً أدت الهجرة القوية للرجال من أفراد القوى العاملة إلى زيادة "إضفاء الطابع الأنثوي على الزراعة."

جيم – الفقر الريفي

11 - الفقر في الهند آخذ في الانخفاض. فما بين عام 1968 وعام 1993–1994، انخفضت نسبة الفقراء من 64% من السكان إلى 39 في المائة. وكان انخفاض نسبة الفقراء منذ ذلك الحين مسألة فيها نظر، لأن تغييراً في المنهجية أدخل في الدورة الخامسة والخمسين من الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر (1999–2000) يعني أن النتائج لم تعد قابلة للمقارنة بالأرقام السابقة. وتفيد التقديرات الرسمية لعام 2000 بأن نسبة الفقراء 26%، أي ما مجموعه 260 مليون نسمة. وثمة تقديرات بديلة تفيد بأن نسبتهم بلغت 34%[2]، بالنسبة إلى خط مستوى فقر دولي مقاسه دولار أمريكي واحد في اليوم.

12 - الفقر مشكلة ريفية نظراً إلى أن 193 مليون فقير، أو 75% من جميع الفقراء يعيشون في مناطق ريفية. يضاف إلى ذلك أن أكثر من 15% من فقراء الريف فقراء مزمنون؛ فهم يبقَوْنَ أشدَّ فقراً على مدى فترة أطول ويكسبون دخلاً أقل من 75% من دخل من هم على خط مستوى الفقر لفترات أطول.

13 - توحي التحليلات المكانية بأنه برز نمطٌ إقليميٌّ للفقر المدقع يشكل منطقة واحدة متصلة تضم ولايات آسام، وأوريسا وغرب البنغال، الواقعة في شرق البلاد، وولايتي ماديا براديش وأوتار براديش، الواقعتين في شمال البلاد (الذيل الثالث). وتوحي التحليلات أيضاً بأنه يوجد تفاوت كبير بين المناطق الإقليمية داخل الولاية الواحدة فيما يتعلق بنسبة الفقراء. وكان للطابع التعددي للهند من حيث الأصول الإثنية والثقافات واللغات آثار كبيرة على توزُّع الفقراء، وأعلى ما تكون نسبة الفقراء بين الفئات المحرومة اجتماعياً، كالطوائف المصنفة والقبائل المصنفة. وكذلك النساء

[2] هناك تقديرات منقحة أحدث عهداً لانخفاض الفقر الريفي خلال الفترة من 1993–1994 إلى 1999–2000 كانت أدنى من التقديرات الرسمية، لكنها ما زالت تشير إلى انخفاض أسرع مما كان عليه في الفترة 1988–1993.

يشكِّلن واحدة من أكثر الفئات حرماناً في المجتمع الهندي؛ وكان متوسط منجزات المرأة على مؤشرات التنمية البشرية في عام 2001 ثلثي متوسط منجزات الرجل فقط. وفي عام 2002 كان يعيش في الهند نحو 4.6 مليون شخص حامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويكاد ينحصر معظم حالات الإصابة بهذا الفيروس في الفئات المستضعفة، وهو نابع من السلوك الأكثر خطورة، الذي تسلكه القطاعات المهمشة من المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية، التي تعيش في درجات متفاوتة من الفقر.

14 - يبدو أن عدة مصادر تشير إلى أن ما حدث مؤخراً من سرعة النمو الإجمالي لم يُترجَم إلا بصورة جزئية إلى أرقام أقل لعدد الفقراء. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض نمو الزراعة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ضعف العلاقة بين النمو الزراعي وانخفاض الفقر، الناتج بدوره عن انخفاض مرونة العمالة في النمو الزراعي أثناء التسعينات من القرن العشرين، والانخفاض الحاد في نمو الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين والارتفاع النسبي لأسعار الأغذية، الذي كان له أثر سيء جداً على الفقراء الذين يشترون أغذيتهم من السوق. يضاف إلى ذلك أن مجموعة مركزية من الفقراء تمثل أكثر الفئات حرماناً لا تتأثر بالنمو الزراعي بسبب محدودية الأصول البشرية والمادية، لاسيما الأرض، ووجود هذه الفئات في مناطق تفتقر إلى دعم البنى الأساسية، والاستبعاد الاجتماعي.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

15 - **الصعوبات.** الفقر في المناطق الريفية من الهند ظاهرة معقدة بسبب سلسلة من العوامل الاجتماعية والإيكولوجية المتعلقة بالتمايز بين الجنسين.

16 - وكان للطابع التعددي للهند من حيث الأصول الإثنية والثقافات واللغات آثار كبيرة على توزُّع الفقر. فالعوامل الاجتماعية المحدِّدة للفقر كانت كبيرة، كما يتبيَّن من حقيقة أن عدد الفقراء أكثر ما يكون ارتفاعاً في الفئات المحرومة اجتماعياً. فقد بلغت نسبة الفقراء، مثلاً، بين الطوائف المصنفة في الهند عام 2000 نحو 38%، وبين القبائل المصنفة 48%، مقارنةً بـــ 27% من جميع الأسر الريفية. وكذلك كان انخفاض نسبة الفقراء في الفترة 1993–1999 ضئيلاً في القبائل المصنفة (إذ انخفضت من 48.8% إلى 48%)، بينما كان انخفاضها معتدلاً بين الطوائف المصنفة (من 45.7% إلى 38%). فهؤلاء الفقراء يفتقرون إلى الأصول الأساسية، والبنى الأساسية والقدرة على اجتذاب مؤسسات الولايات اللازمة لضمان تقديم الخدمات الصحيحة. ويبلغ حجم القبائل المصنفة نحو 8% من مجموع السكان. وتؤدي غلبة الممارسات الزراعية التقليدية وقلة درجة تكامل الأسواق إلى وجود صعوبات اقتصادية تتفاقم بسبب الاستبعاد الاجتماعي. والطوائف المصنفة قطاع من المجتمع جرت العادة أن يميَّز ضده ويعتبر "غير نقي" نتيجة للأعمال التي يمارسها أفراده. وقد تغير هذا الموقف منذ استقلال الهند نتيجةً للضمانات الدستورية وتخفيف شدة النظام الطبقي إلى حد ما. غير أن جانباً كبيراً من السكان ما زالوا مهمشين. ونحو 85% من الطبقة المصنفة تتألف من مزارعين هامشيين يقل حجم مزارعهم عن هكتارين اثنين.

17 - تشكل النساء واحدة من أكثر الفئات حرماناً في المجتمع الهندي من حيث مستوى التنمية البشرية ومستوى الوعي. ويتفاقم هذا الوضع في كثير من الحالات بسبب التفاوت في تخصيص الأغذية، وانخفاض الأجور، وقلة حقوق الميراث. ويتبيَّن من تحليل أوثق لدليل المساواة بين الجنسين الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن متوسط

منجزات المرأة، إذا ما قيست بمؤشرات التنمية الاجتماعية لعام 2001، يساوي ثلثي متوسط منجزات الرجل فقط. ووُجِدَ أن المرأة، بوجه العموم، أحسن حالاً في جنوب الهند منها في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد. وتفيد أرقام تعداد السكان الأخيرة بأن تفضيلات نوع الجنس لم تتغير، بل إنها في الواقع أصبحت أكثر إضراراً بالمرأة على الرغم من التنمية الاقتصادية. لذلك تفيد ولاية البنجاب، وهي أغنى الولايات، بأن نسبة البنات إلى الأولاد الذكور بلغت 793 بنتاً لكل 000 1 ولد في الفئة العمرية صفر–6 سنوات في عام 2001، وتليها الولايات الأحسن حالاً من هذه الناحية، هاريانا (820)، وغوجارات (878)، وهيماتشال براديش (897). وفي الأحوال العادية تكون النسبة في معظم البلدان أكثر من الألف برقم ما مقابل كل 000 1 ولد.

18 - الفقر أشد بكثير في المناطق الآخذة إمكانياتها الزراعية في التدهور. وهذه تشمل الأراضي الجافة والمناطق الاستوائية شبه القاحلة، حيث لا يمكن تطبيق تكنولوجيا الثورة الخضراء فيها بسبب قلة الماء وتكرُّر حالات الجفاف. وقُدِّرَ أن مدى تدهور الأرض في هذه المناطق بلغ في عام 1990 ما يتراوح بين 35 مليون هكتار و175 مليون هكتار. وكذلك يزداد الفقر تفشِّياً – بصورة محلية – في المناطق المعرضة للفيضانات، التي تمتد من شرقي ولاية أوتار براديش إلى سهول آسام، لا سيما المنطقة الشمالية من ولاية بيهار. وفي المناطق الحرجية، التي يقع معظمها في المناطق القبلية، يكون فقدان حق الاستفادة من الموارد سبباً رئيسياً للفقر.

19 - يشكل انخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة سوء الصحة أسباباً إضافية للفقر في الريف. وما زال انخفاض مستوى الخدمات يشكل صعوبة تعترض تنمية المناطق الريفية. ويبدو أن كثيراً من هذا ناتج عن زيادة تكاليف الخدمات الاجتماعية التي تحددها الأسواق، والسياسات التي تحمِّل الحكومات المحلية المفتقرة إلى الموارد مسؤولية تمويل هذه الخدمات.

20 - **الفرص.** توجد عدة عوامل تساعد على الحد من الفقر الريفي في الهند. وقد أظهرت حكومة التحالف التقدمي المتحد في المركز، وحكومات الولايات التزاماً قوياً بتخفيف وطأة الفقر، وتحسين أحوال المعيشة في المناطق النائية. وأوجدت بيئةُ الاقتصاد الكلي الراهنة، التي تتصف بمواصلة النمو القوي، فرصاً للفقراء أيضاً، بينما ينبغي معالجة أوجه التفاوت. وأظهرت البيئة المؤسسية قدرة كبيرة على التنفيذ. وتقوم وكالات القطاع العام بتنفيذ برامج قطاعية رائدة لتعزيز أثرها على الفقراء.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

21 - **البرامج.** في العقود الأخيرة، أنفقت الهند مبالغ كبيرة نسبياً على برامج موجهة لمكافحة الفقر، تصل إلى 6.5% من مجموع نفقات ميزانية الخطة المركزية في عام 2000/1999. واعتمدت البرامج المختلفة ثلاثة نُهُجٍ رئيسية، هي: (i) تعزيز فرص العمل الحر – عمل المرء لحساب نفسه؛ (ii) إيجاد وظائف مدفوعة الأجر؛ (iii) الرعاية الاجتماعية. ويمثل البرنامج الحالي للعمل الحر (برنامج اليوبيل الذهبي للعمل الريفي الحر)، نهجاً متكاملاً تجاه تنمية المؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية مع التركيز على تنظيم فقراء الريف في مجموعاتِ عونٍ ذاتيٍّ وتقديم دعم للبنى الأساسية، والتكنولوجيا، والائتمان، والاتصال بالأسواق. وكان معنى قلة المهارات الكافية للتعبئة الاجتماعية لدى الوكالات

المنفذة، وكالات التنمية الريفية للمقاطعات، أن اليوبيل الذهبي للعمل الريفي الحر حقق 34% من هدفه فقط أثناء فترة الخطة التاسعة.

22- أما برنامج الوظائف المدفوعة الأجر (مشروع التوظيف الريفي الشامل) فيهدف إلى توليد العمالة، وإيجاد بنية أساسية اقتصادية مستديمة في المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي والتغذوي للفقراء، لكن التغييرات التي أُدخلت على مخصصات مشاريع التنمية الريفية أثناء فترة الخطة التاسعة أسفرت عن تقليل المخصصات المالية وإيجاد الوظائف. ويقدم مشروع رئيس الوزراء للطرق القروية أموالاً مركزية لبناء طرق صالحة للسير في كل أحوال الطقس تصل بين القرى التي لا تتصل بعضها ببعض بسُبُلٍ أخرى. وتنفذ الحكومة أيضاً برنامج الإسكان الريفي لتوفير سكن مجاني للأسر التي تعيش تحت خط مستوى الفقر، بما فيها أسر الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة، وعمال السخرة المحرَّرين، لكن التغطية كانت منخفضة بسبب قلة الموارد.

23- **استراتيجية الحد من الفقر الريفي.** وضعت الخطة العاشرة (2002–2007) هدفاً للحد من الفقر بنسبة 5%، وهدفاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 8% في السنة. واعترفت بأهمية تطوير برامج فعالة للحد من الفقر، بما في ذلك مشاريع الأمن الاجتماعي، وإصلاحات الأراضي والمساكن الريفية؛ وتؤكد أيضاً أمن سبل المعيشة، واستدامة معدل نمو زراعي بنسبة 4.0–4.5 في المائة. وتهدف عملية "رؤية" لجنة التخطيط للهند في عام 2020 إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف بتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح من 8.5% إلى 9.0% سنوياً، وبذلك تجعل الهند بلداً دخله فوق المتوسط. وتهدف إلى تقليل نسبة الفقراء إلى 13%، أي نحو نصف النسبة الحالية، وتوصي بمعالجة مشاكل الأمن الغذائي، بزيادة إنتاج الأغذية وبرامج غذاء وتغذية موجهة.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

24- ركزت مشروعات الصندوق الخمسة الأولى بصورة رئيسية على تنمية الري ومنطقة القيادة ولم تعكس خصوصية الصندوق. ومن بين المشروعات الـ13 الباقية، تهدف ستة مشروعات إلى النهوض بأحوال القبائل، وأربعة على تمويل القروض الصغيرة وتمكين المرأة، وركزت ثلاثة بصورة رئيسية على تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتنمية المؤسسات. وفيما يلي إيجاز للدروس المستفادة من النهوض بأحوال القبائل ومشروعات تمويل القروض الصغيرة.

النتائج والآثار

25- **مشروعات النهوض بأحوال القبائل.** التدخلات لصالح هذه المشروعات عريضة القاعدة وتؤكد بناء مؤسسات القاعدة الشعبية، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة تشاركية، وحماية الحقوق، وإدرار الدخل، والخدمات الاجتماعية، إلخ. تشير تجارب التنفيذ إلى فعالية الإدارة المجتمعية للموارد، وإمكانية تنمية منتجات الحراج، وإيجاد مكمن قوة في الأسواق لاستخدام المنتجات، وأهمية التنمية الاجتماعية. وربما كان أهم درس مستفاد من المشروعات هو الوعي المتزايد لدى الحكومة والوكالات المانحة بالاستدامة البيئية لنظم الزراعة القبلية والمعرفة الأهلية، وكلاهما جزء لا يتجزأ من الثقافة القبلية، لكنهما كانا في الماضي يُعتبران "متخلِّفَين". وتجري الآن إعادة اكتشاف قيم الاستدامة الإيكولوجية هذه لا في الهند فقط، وإنما في كثير من أصقاع العالم.

26- **تمويل القروض الصغيرة والنهوض بالمرأة.** للصندوق تاريخ كبير في قطاع تمويل القروض الصغيرة من خلال أربعة مشروعات ومن حقه أن يفخر بأنه قام خلال الـــ15 عاماً الماضية بدعم اثنين من النماذج المؤسسية الرئيسية لتمويل القروض الصغيرة في الهند، هما: نموذج الصلة مع مصارف العون الذاتي ونموذج مؤسسات تمويل القروض الصغيرة. ومع أن هذين المشروعين لم يكونا تدخلات لصالح المرأة على وجه التحديد، فقد أفادا النساء الريفيات الفقيرات في الغالبية العظمى من الحالات. ومن حيث الأثر، ساعد المشروعان على زيادة متانة الأسرة وأدخلا تغييرات كبيرة في مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت المرأة درجة أعلى من الثقة بالنفس، ومزيداً من الحركة، وسهولة أكثر في التعامل مع البيروقراطية. وفي عدة مناطق قَلَّ استخدامُ الكحول وانخفض العنف العائلي، وازداد عدد البنات اللائي أُرسِلنَ إلى المدارس. ولا يقل عن ذلك أهمية أنه تم تطوير ثقافة سداد القروض إلى درجة أن السداد أصبح 100% تقريباً. وهذا أمر قدم مساهمة كبيرة لتغيير المواقف في المؤسسات المالية النظامية تجاه الفقراء والمؤسسات التي تخدمهم. ففي عام 1999، وافق الصندوق على برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني بالاشتراك مع إدارة التنمية الدولية (في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، الذي يهدف إلى مساعدة مصرف تنمية الصناعات الصغيرة الهندي، لتمكين وسطاء تمويل القروض الصغيرة في القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني من المشاركة المباشرة، والتمكين من اعتماد منهجيات متنوعة لتمويل القروض الصغيرة. وقد اثبت البرنامج القطري للصندوق أن النهج المستند إلى تشكيل مجموعات نسائية، والادخار والتسليف، وإقامة صلات مع النظام المصرفي الريفي كان أداة قوية جداً للتمكين الفعلي للمرأة، بينما يضمن في الوقت نفسه الاستدامة التجارية.

27- **السياسات.** كان برنامج الصندوق في الهند، بوجه العموم، ناجحاً في توليد مردود اقتصادي ومالي على مستوى المشروع، وكذلك في إدخال ابتكارات على صعيد السياسات العامة. ومن الأمثلة على إدخال الابتكارات ما يلي: (i) إدخال الإعانة اللاحقة في برامج التنمية الريفية المتكاملة؛ (ii) دمج منهجية العون الذاتي في برنامج اليوبيل الذهبي للعمل الريفي الحر؛ (iii) إعطاء سندات ملكية الأرض للقبائل؛ (iv) توكيد بناء مؤسسات القاعدة الشعبية كنهجٍ لتمكين المرأة. بالإضافة إلى ذلك، في الحالات التي عادت المشروعات فيها بنتائج إيجابية، كما في تاميل نادو وماهاراشترا، قامت حكومات الولايات والحكومة المركزية وجهات مانحة أخرى بنشر المبادرات على نطاق أوسع. وفي 2003–2004، أقرضت المصارف التجارية المصنفة ما مجموعه 867 مليون دولار أمريكي لـــ 091 079 1 مجموعة عون ذاتي في كل أنحاء البلد.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

28- **الأساس المنطقي.** حققت الهند في ربع القرن الأخير تقدماً كبيراً في الحد من الفقر وإدخال تحسينات في نوعية الحياة لنسبة عالية من مواطنيها. غير أن مهام الحد من الفقر وتحسين الأحوال البشرية أبعد ما تكون عن اكتمالها. وبينما موارد الصندوق متواضعة، مقارنةً بالاحتياجات، يقوم الأساس المنطقي لعمل الصندوق في الهند على الاعتبارات التالية:

- **الابتكار**. في سياق البرنامج القطري للصندوق، كانت المشروعات – بسبب صغر حجمها في سياق الهند – بمثابة مواقع اختبار للابتكارات المؤسسية والتقنية، التي ورد ذكر بعضها أعلاه. ثم قامت جهاتٌ أخرى بنشر النتائج الإيجابية على نطاق أوسع. وكان لمشروعات الصندوق أيضاً مفعول البيان العملي "لأفضل الممارسات" في تصميم مشروعات التنمية. وعملية الابتكار هذه ليست عملية حالة واحدة تنتهي بعدها، وإنما تتطلب الاستمرار في زيادة تطوير النتائج الأولية. وفي هذه الحالة لا تُنَفَّذُ الابتكارات وتُختَبَرُ لأجل الابتكارات ذاتها، وإنما يتفق القصد منها مع ولاية الصندوق الأساسية، وهي: تحسين إمكانيات وصول الفقراء إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية، ودعم جهود التنمية التي يصممها وينفذها الفقراء أنفسهم بصورة تشاركية.

- **الاستدامة المؤسسية**. شدد البرنامج القطري للصندوق على بناء المؤسسات على صعيد القاعدة الشعبية. وفي هذه العملية، يقدم الدعم لأصحاب المصالح الفقراء من أبناء القرية في إقامة الجمعيات أو المجموعات أو الهياكل الأخرى، بصورة تشاركية، ثم تصبح هي بصورة تدريجية مسؤولة عن تخصيص موارد مشروعها. وبهذه الطريقة تضمن الاستدامةُ المؤسسية على صعيد القاعدة الشعبية بقاءَ أثر المشروع بوجه عام. غير أن بناء مثل هذه الهياكل عملية تعتمد على كثافة عدد الموظفين وتستغرق وقتاً طويلاً يتجاوز مدة المشروع العادية. لذلك توجد حاجة إلى النظر في التزاماتٍ أطولَ أجلاً لبدء وبناء قدرات مؤسسية على صعيد القاعدة الشعبية حتى تتطور هذه القدرات تطوراً كاملاً، وتكتسب الكفاءة لأن تصبح مستقلةً ذاتياً.

- **المناطق المستهدفة**. ركز الدعم الذي يقدمه الصندوق – على نحو يتمشى مع ولايته – على الأسر الفقيرة والأشد فقراً. وأكثر ما توجد هذه الأسر في مناطق نائية ومهمشة وفي أراضي القبائل. ويكون وجود الجهات المانحة الكبيرة في هذه المناطق نادراً في العادة، وغالباً ما يكون الصندوق هو الجهة المانحة الخارجية الوحيدة في المنطقة المستهدفة.

- **الطلب الحكومي**. بنى الصندوق لنفسه شهرة في الهند باعتباره مؤسسة تدعم تخفيف وطأة الفقر وتدعم الابتكار، بينما تحافظ على المرونة والحوار المفتوح مع الحكومة. وهذا يلقى تقديراً من الحكومة ويتجلى فيما تُوَجِّهُهُ حكومات الولايات والحكومة المركزية إلى الصندوق بانتظام من طلبات لمواصلة دعمه.

29- لذلك سيواصل الصندوق شراكته مع الهند، لا سيما في مساعدة حكومة الهند على تحقيق هدفها المتمثل في تخفيض نسبة الفقراء بواقع 5% بحلول عام 2007 و15% بحلول عام 2012. ويسترشد الصندوق في مساعدته هذه بتوجُّهاته المؤسسية واستراتيجيته الإقليمية، وكذلك باستراتيجية الحكومة للحد من الفقر.

30- **التوجُّهات الاستراتيجية**. ما الصندوقُ إلا جهةٌ فاعلةٌ صغيرة في مسرح التنمية الهندي. وتعترف حكومة الهند بالصندوق كمؤسسة ابتكارية تُطَوِّرُ نماذج قابلة للتكرار وتؤدي دوراً حفازاً في هذا الصدد. وسيكون تطوير برنامج الصندوق في الهند مدفوعاً بثلاثة توجُّهات استراتيجية، هي: (i) بناء المؤسسات على صعيد القاعدة الشعبية والتعزيز المؤسسي للوكالات الداعمة؛ (ii) تشجيع وضمان وصول الفئات المهمشة إلى الموارد؛ (iii) تشجيع تنوُّع فرص كسب سبل المعيشة في قطاع الأعمال في المزرعة وقطاع الأعمال خارج المزرعة. بالإضافة إلى ذلك، يركز الصندوق

تركيزاً استراتيجياً في تحديد أهدافه على تقديم جانب كبير من دعمه للولايات المقصِّرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

31- ركز الصندوق استراتيجيته منذ عام 1986، على مساعدة حكومة الهند في تطوير نُهُج ابتكارية تؤدي إلى تمكين المرأة والقطاعات القبلية والقطاعات الأخرى المهمشة من السكان. ومنجزاته في تطوير منهجيات ملائمة لتمويل القروض الصغيرة وتمكين المرأة معروفة جيداً في الهند ولدى الجهات المشتغلة بالتنمية. وما يلزم الآن هو توطيد هذه المنجزات بمساعدة مجموعات العون الذاتي على تشجيع إقامة منظمات على مستوى أعلى وإضفاء الطابع النظامي عليها.

32- بينما يمكن اعتبار أثر المشروعات على النهوض بأحوال القبائل ناجحاً، إذا نُظِرَ إليه من زاوية المشروع الضيقة، فإن الاستراتيجية العامة التي تدعم هذه المشروعات تكاد تكون غير موجودة. في ضوء ذلك اعتمدت في الدورة السابقة لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجيةٌ أكثرُ تماسكاً للنهوض بأحوال القبائل. وبدأ مشروع جارخاند تشاتيسغار، الذي وضع في ضوء الخلفية المذكورة أعلاه، يُظهر نجاحاً باهراً. وسيعزَّزُ ذلك بواسطة مشروع تمكين القبائل في أوريسا. ومن ثم سيتمكن البرنامج القطري للصندوق في دورة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه من تقديم مساهمة ملموسة في تطوير منهجية فعالة للنهوض بأحوال القبائل. يضاف إلى ذلك أن الصندوق سيبدأ العمل في منطقة زراعية–إيكولوجية جديدة، وهي سهول حوض نهر الكنج الأوسط. وهذا يستدعي تطوير ابتكارات مؤسسية وتكنولوجية، وفيه إمكانية لمعالجة مشاكل قطاع كبير من فقراء الريف.

33- **خدمات تمويل القروض الصغيرة وتمكين المرأة.** أثبتت خدمات تمويل القروض الصغيرة بمختلف أشكالها على مدى العقد الماضي أنها واحدة من أكثر التدخلات تبشيراً بخير، واعتُمِدَت الآن باعتبارها خطة رئيسية في برامج الحكومة لتخفيف وطأة الفقر. لكن ما زالت ثمة سلسلة من القضايا التي تحتاج إلى اهتمام، مما يبرر زيادة مشاركة الصندوق في معالجة الأمور التي لم تنتهِ بعد في هذا الميدان المتطور باستمرار، وذلك بتوسيع نطاق مبادراته وتعميقها. ومن بين هذه المبادرات الدعم المؤسسي لإطار مجموعات العون الذاتي لدى فقراء الريف وتشجيع وكالات دعم كسب سبل المعيشة وتمكين المرأة ببناء القدرات بواسطة مؤسسات العون الذاتي وتوعية الرجال.

34- سيشدد البرنامج القطري تشديداً قوياً على بناء قدرات النساء للقيادة والإدارة، التي أثبتت أهميتها في مساعدة المرأة على تحقيق مزيد من الاعتراف بها واحترامها في المجتمع وإعطائها صوتاً أقوى في شؤون المجتمع المحلي، بما في ذلك دمج المرأة دمجاً فعالاً في المؤسسات القروية. علاوة على ذلك ستكون مجموعات العون الذاتي وسيلة للدعوة إلى تأييد القضايا المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، بما في ذلك قضايا العنف ضد المرأة،[3] ورفع مستوى وعي المرأة بالتمييز القائم على الجنس، وزيادة معرفة المرأة بحقوقها ومستحقاتها وتزويدها بما يلزمها لمعالجة كثير من القضايا الاجتماعية، التي تؤثر فيها، معالجةً أفضل. وسيُعزَّزُ ذلك بتوعية الرجال في المجتمع في الأمور المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، بغية إيجاد بيئة أكثر تمكيناً لبروز شراكات أكثر إنصافاً. وسيركز موضوع تمويل القروض

[3] ضرب الزوجة فعل تتعرض له 40% من النساء.

الصغيرة وتمكين المرأة أيضاً على تقديم الدعم لمؤسسات القاعدة الشعبية التي طُوِّرَت على شكل مجموعات عون ذاتي لكي يتسنى نمو الجيل الثاني من منظمات دعم تمويل القروض الصغيرة وتعزيز سبل المعيشة نمواً عضوياً. وتطوَّرَ هذا التوجُّه الاستراتيجي تطوُّراً جيداً إلى حد ما، وسيكون عمل البرنامج القطري في هذا القطاع في ولايات مثل ماهاراشترا كافياً لتحقيق عمقٍ كافٍ في مساعدة الصندوق للهند.

35- تشمل تنمية المؤسسات ما يلي: (i) تمكين مجموعات العون الذاتي بتشجيع وتقديم التدريب الكافي لمجموعات العون الذاتي في جميع المجالات (تعليم الحساب ومحو الأمية الوظيفية، والإدارة، والتدريب على المهارات، إلخ.) والتركيز بوجه خاص على تيسير تطوير اتحادات مجموعات العون الذاتي، لتضمن بالدرجة الأولى أداء وظائف دعم لمجموعات العون الذاتي بصورة مستدامة؛ (ii) بناء قدرات جميع أصحاب المصالح المختلفين لضمان جودة مجموعات العون الذاتي، ووسطاء تمويل القروض الصغيرة في المجتمع المحلي، والمحافظة عليها. وتشمل هذه: (أ) تعزيز كل خدمات الدعم اللازمة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التدريب، ومنظمات الدعم الأخرى، والمؤسسات الرأسية، كالمصرف الوطني للزراعة والتنمية الريفية، ومصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، ومصارف أخرى؛ (ب) توسيع نطاق خدمات تمويل القروض الصغيرة، مع التركيز بوجه خاص على تقديم التأمين وغيره من الخدمات المالية اللازمة للفقراء، كتحويل الأموال، مثلاً؛ (ج) تطوير نماذج أخرى لتوفير تمويل القروض الصغيرة، مثل تكرار إنشاء مصارف مثل مصرف غرامين، ومجموعات المقترضين الأفراد المتضامنين المتكافلين (نموذج بطاقة باسيكس الذكية لتمويل القروض الصغيرة لفقراء الريف)؛ (د) تطوير وكالات تعزيز من خلال إقامة شراكات قوية بين الدولة والمنظمات غير الحكومية لخدمة أكثر أجزاء البلد حرماناً وأقلها خدمة؛ وستتولى هذه الوكالات المسؤولية عن تعيين طلبات تمويل القروض الصغيرة وتوفير هياكل دعمٍ للتدريب وبناء القدرات. وينبغي أن يقوم الصندوق بدور رائد بتقديم مساهمات أولية لإنشاء صندوق أمانات لتسديد تكاليف الوسطاء الاجتماعيين في المناطق التي هي أقل ما تكون خدمةً ولإجراء تجارب على نماذج ابتكارية.

36- **تحسين فرص كسب سبل المعيشة للمجتمعات القبلية في المناطق الاستوائية شبه القاحلة.** تغطي المناطق الاستوائية شبه القاحلة 37% من المساحة الجغرافية للهند، ويقع معظمها في الولايات الغربية – راجستان وماهاراشترا ومناديا براديش. ويقطن هذه المناطق 50% من الفقراء، وهي تتميز أيضاً بارتفاع نسبة تركُّز القبائل المصنفة والطوائف المصنفة في ريف الهند فيها. وبوجه عام، يعيش 50% من القبائل المصنفة و40% من الطوائف المصنفة في ريف الهند في المناطق الاستوائية شبه القاحلة. ولم تستفد المناطق الاستوائية شبه القاحلة من عملية التحوُّلات الزراعية. وأدى تدهور الموارد الحرجية التي يأتي منها قسم كبير من دخل الفقراء إلى زيادة تقويض سبل المعيشة في هذه المناطق. علاوةً على ذلك، تواجه الأسر القاطنة في هذه المناطق احتمالات كبيرة لوقوع جفاف وما يترتب عليه من نقص في الدخل. غير أن الأدلة البارزة على تحقيق زيادة في الإنتاجية الحدية في هذه المناطق، وما يصاحب ذلك من ارتفاع الأثر على الفقر، يؤكد الإمكانيات الموجودة في هذه المناطق والحاجة إلى إعطاء أولوية لهذه المناطق التي تجاوزتها حتى الآن مبادرات التنمية. لذلك أظهرت التطورات الحادثة في الأجزاء الأكثر تقدماً من المناطق الاستوائية شبه القاحلة، لا سيما أجزاء من ولاية ماهاراشترا، أنَّ تنوُّع مصادر الدخل، والاستثمار في مشروعات الري الصغيرة، وحفظ المياه، وتحسين إدارة المياه، ونشر التكنولوجيات المحسَّنة كان لها أثر كبير على الحد من الفقر. وكذلك التدخلات المؤسسية التشاركية، كإدارة مستجمعات المياه والإدارة المشتركة للحراج، أظهرت تحقُّق نتائج واعدة في

إعادة بناء إنتاجية الموارد التي أتيح الوصول إليها، بينما أدى إنشاء مجموعات ذات مصالح مشتركة للتحضير والتسويق إلى زيادة المردودات الآتية من منتجات الحراج غير الخشبية. وتوجد إمكانيات، لكن يلزم تعزيز أنشطة البحوث، والبنى الأساسية، والتسليف، والتسويق، وخدمات الإرشاد، وإصلاح الأراضي وسياساتها، لتحسين إنتاجية الموارد واليد العاملة بغية الحد من الفقر. وينبغي لدى تقرير الأولويات في المناطق الاستوائية شبه القاحلة إعطاء أعلى أولوية للمناطق التي يترافق فيها الفقر الأكثر تفشياً والأشدُّ وطأةً مع وجود إمكانيات متوسطة أو مرتفعة للتنمية الزراعية في الأجل القصير. وتقع في معظم هذه المناطق المقاطعاتُ التي أغلب سكانها من القبائل في جنوبي ولاية ماديا براديش ولا تشملها مشروعات الجهات المانحة الأخرى، وجنوبي راجستان، وأجزاء من المنطقة الساحلية الشمالية لولاية تاميل نادو.

37- نظراً إلى تنوُّع الأحوال تتطلب تنمية المناطق الاستوائية شبه القاحلة نهجاً مرناً لتقديم حلول مخصصة لهذه المواقع. غير أن من المرجح أن يكون من بين العناصر اللازمة لاستراتيجية ملائمة متعددة الاتجاهات بعض أو كل الخيارات التالية: (i) إدارة موارد المياه، التي تشمل جمع مياه المطر وتخزينها وحفظها بواسطة إدارة مستجمعات المياه، وإعادة ملء طبقات المياه الجوفية، وضمان استخدام الماء بكفاءة، وتحسين استراتيجيات الوقاية من الجفاف وتخفيف وطأته؛ (ii) مكافحة تدهور الأراضي بزيادة نشر تكنولوجيات ملائمة للأراضي الجافة، مثل الحد الأدنى من الحراثة، وتغيير التنويع لزيادة إنتاج الكتلة الحيوية، إلخ؛ (iii) تحسين إدارة الموارد المشاع، لا سيما الموارد الحرجية والمياه والأرض البور، لضمان زيادة إمكانيات وصول الفقراء إليها، وإدارتها إدارة مستدامة بزيادة الحراج والأراضي البور التي يديرها المجتمع المحلي، وزيادة مراقبة المستفيدين للأنشطة التكميلية في التحضير والتسويق؛ (iv) تطوير التكنولوجيا ونشرها بواسطة البحوث التعديلية التشاركية التي تركِّز على المجالات ذات الأولوية كتقنيات فعالة الكلفة، وأنواع المحاصيل البعلية التي تتحمل الجفاف، وتحسين السرغم والدخن كحبوب علف، وتكنولوجيات معالجة المحاصيل بعد الحصاد، إلخ؛ (v) وضع نظام إرشاد زراعي مستند إلى الطلب؛ وتسخير تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة لتوسيع التغطية ونشر التكنولوجيا؛ (vi) تعميم الأمور المتعلقة بالتمايز بين الجنسين في استراتيجيات التنمية الزراعية في المناطق الاستوائية شبه القاحلة؛ والوصول إلى الخدمات المالية والأسواق بواسطة نظمٍ موقعُها المجتمع المحلي، كمجموعات العون الذاتي ووسطاء تمويل القروض الصغيرة؛ (vii) التنمية المؤسسية لتمكين المجتمعات المحلية، والاعتماد على النفس بواسطة سلسلة من المجموعات ذات المصالح المحددة التي موقعها المجتمع المحلي، مثل لجان إدارة مستجمعات المياه، ومجموعات مستخدمي المياه، ولجان إدارة الحراج، ومجموعات الإنتاج الحيواني.

38- **تحسين فرص كسب سبل المعيشة في سهول حوض الكنج الأوسط.** ربما تمثل سهول حوض نهر الكنج الأوسط، التي تغطي شرق ووسط ولاية أوتار براديش وكل ولاية بيهار، أكبر منطقة فقيرة في البلد من حيث عدد السكان. تضم المنطقة 33 مقاطعة من أكثر 100 مقاطعة تخلُّفاً في البلد وتصل مستويات الفقر فيها إلى 59% في شمال بيهار. وبينما حُبِيَت المنطقة بقاعدة موارد جيدة تشمل المياه السطحية والجوفية والتربة الخصبة، هناك عوامل أخرى تضيع هذه الميزة الطبيعية – عوامل ديموغرافية واقتصادية وهيكلية – تَحولُ دون نمو الاقتصاد الريفي. وما تزال المنطقة متخلفة جداً بسبب ما يعوق التنميةَ من ضغط سكاني شديد على الأرض، وقلة الاستثمار في مشروعات الري والبنى الأساسية، وتدنّي إنتاجية المحاصيل، وغلبة النظم المجحفة لحيازة الأرض وترتيبات المُزارَعَة، وشدة تعرُّض المنطقة للفيضانات. وما زال كبار مُلاّك الأراضي الريفية أقوياء سياسياً إلى حد يحول دون إصلاح الأراضي في

المنطقة، وما زال هذا الوضع يشكل أكبر عقبة في طريق احتمالات التنمية. ويؤثر فقر الأرض تأثيراً كبيراً في أسر الطوائف المصنفة والأسر المسلمة، بينما تعاني النساء في المنطقة لا من مستويات حرمان أعمق منها في أي مكان آخر من الهند فحسب، بسبب قوة سيطرة الرجل، لكن لأن تناقص عدد الذكور في القوى العاملة يضطر النساء إلى العمل الشاق لتحقيق تحسينات متواضعة في مستويات معيشة أسرهن. وتسيطر الانقسامات الطبقية على الشؤون العمومية، مما يسبب تهميش نظم الحكم والتنمية وتوريد الخدمات ويُبقي الفقرَ مستمراً. وفي الوقت نفسه، تشهد سهول حوض الكنج الأوسط مستوى الزخم الذي استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تُولِّده في أماكن أخرى من البلد. كل هذا يشير إلى بيئة من الصعب جداً تخفيف وطأة الفقر فيها.

39 - نظراً إلى أن فجوات التنمية في المناطق الريفية واسعة جداً، يلزم وضع سلسلة من الاستراتيجيات من بينها: (i) تحسين نظم الإنتاج لكي تركز على قطاع المزارع لرفع مستوى إنتاجية المحاصيل ومردودات الأرض من خلال التنوع لزراعة محاصيل أعلى قيمةً في المساحات الصغيرة المملوكة ملكيةً خاصة، وتوسيع كسب سبل المعيشة بتنوع الأنشطة لتشمل أنشطة خارج المزرعة؛ (ii) التخطيط لتوفير الاستعداد للكوارث تخطيطاً يركِّز على مساعدة الفقراء في وضع استراتيجيات أفضل للتصدي للفيضانات؛ (iii) تمكين المرأة والفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً بالتركيز على توفير إمكانيات الوصول إلى تمويل القروض الصغيرة وخدمات تنمية المشروعات بإنشاء مجموعات عون ذاتي ودعم توسيع المبادرات الأخرى لتمويل القروض الصغيرة لتعزيز رأس المال الاجتماعي والمالي. ستكون هذه هي الأنشطة الرئيسية في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجموعات المحرومة على البدء بمعالجة البيئة المجحفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ويمكن أن يشارك الصندوق في بناء القدرات بتشجيع المنظمات غير الحكومية وتطوير مؤسسات رأسيةٍ مستدامةٍ، موقعُها المجتمعُ المحلي، لوضع خطة أفضل لحوار السياسات والضغط الجماعي.

40 - **تحسين سبل المعيشة في المجتمعات الساحلية العاملة في صيد الأسماك.** المجتمعات الساحلية العاملة في صيد الأسماك من أفقر المجموعات؛ فهي تتميز بانخفاض مستويات التعليم، ورداءة أحوال المسكن، ونوعيةُ معيشتها آخذة في التدهور باستمرار. وسبل معيشة الصيادين الحرفيين مهددة بسبب التوسع السريع في قدرات الصيد وانخفاض الكميات التي يصيدونها لأسباب يعود بعضها إلى استخدام أساليب صيد غير انتقائية من قبل أساطيل صيد آلية. ويؤدي نمو القدرة دون إدارة فعالة إلى زيادة الضغط على قاعدة الموارد وإلى استنزاف الموارد. وتتفاقم محنة الصيادين الحرفيين الذين لا يملكون الآلات بسبب عدم كفاية تنفيذ لوائح الصيد البحري التي وُضعت لإدارة هذه الموارد؛ وقد أتاح ذلك لأساطيل الصيد التجارية أن تتوغل في المناطق الساحليةِ المقصورِ الصيدُ فيها على الصيادين الحرفيين. وكذلك ساهم تدهور البيئة الساحلية بسبب زيادة التلوث في انخفاض إنتاجية المياه الساحلية. وأدى ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل إلى زيادة المديونية إلى حدٍّ جعلَ الصيادين الحرفيين يعتمدون بصورة رئيسية على مصادر غير نظامية للحصول على قروض، بينما يسفر تدنّي قوة الصيادين الحرفيين السوقية عن انخفاض المردود. وبينما تنخفض الموارد والمردود، أصبحت عمليات القوارب غير الآلية بصورة متزايدة عاجزة عن البقاء. ومجتمعُ الصيادين الحرفيين في معظمه غير منظم ويفتقر إلى صوت فعال لحماية سبل معيشته.

41 - من شأن تدخل الصندوق لمعالجة هذه القضايا أن يضم سلسلة واسعة وشاملة من التدخلات المنسقة التي تركز على الإنصاف والاستدامة في إدارة موارد مصائد الأسماك البحرية والساحلية، ومن شأنه أن يضمن زيادة القيمة

المضافة والمردود اللذين يعودان على المنتجين الأوليين وصغار مُحَضِّري الأسماك وتُجّارها. وستشمل الاستراتيجيات إدارة الموارد، وتطوير المؤسسات، ودعم صغار المحضِّرين والتجار، والبحوث التقنية–الاقتصادية، وتنويع الوظائف.

42- **النهوض بأحوال قبائل الشمال الشرقي.** أسفر عدم تسخير الموارد الطبيعية بكفاءة لكي تولد الثروة عن ركود في الاقتصاد الريفي في شمال شرقي الهند. وأدت العزلة الجغرافية والثقافية والسياسية عن التيار الرئيسي للتغيرات الإنمائية، مع الشعور بخيبة الأمل في الجهود الإنمائية للحكومة التي لم تأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة للمنطقة، إلى إشعال نار السخط. وبالنظر إلى الأولوية العالية التي أعطتها الحكومة، دعم الصندوق من قبلُ مشروعين اثنين في الشمال الشرقي من البلاد في السنوات الأخيرة، لكنَّ بُعدَ المنطقة عن الأسواق يظل واحداً من أكبر المعوِّقات لتنمية المنطقة تنمية فعالة.

جيم – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

43- منذ تعاقد الصندوق مع أكثر من أربع وعشرين منظمة غير حكومية في تنفيذ مشروع النهوض بأحوال النساء في تاميل نادو في أواخر الثمانينات، أقام شراكات قوية جداً، ومن أطول الشراكات أجلاً، مع مؤسسات المجتمع المدني في الهند. وتتوقف إقامة هذا النوع من الشراكات المباشرة مع المنظمات غير الحكومية على سياق المساعدة التي يقدمها الصندوق، وعلى توفُّر المؤسسات الملائمة في قطاع المجتمع المدني – وتفضَّل في هذا السياق المؤسساتُ القائمةُ على الأعضاء – وكذلك على رغبة حكومات الولايات. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود لتعميق هذه الشراكات وتوسيعها.

44- ومع أن المنظمات غير الحكومية لها أهميتها كحفّازة، فالمنظمات القائمة على المجتمع المحلي التي يمكن أن تساعدها وتشجعها هي المؤسسات الأساسية في تحقيق استدامة المبادرات الإنمائية. وسيواصل الصندوق المساعدة التي قدمها على شكل منح برنامج التعاون الموسع على أساس انتقائي استراتيجياً لتعزيز هذه المؤسسات. ويتيح تشديد الحكومة في الآونة الأخيرة على تطوير سلطة الحكومات المحلية فرصةً هامةً لتعزيز عمليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بصورة متبادلة. فهذا مجال ينبغي أن توليه مشروعات المستقبل انتباهاً أكثر. وكما ذُكِرَ، هذا مجال ستتناوله جميع المشروعات التي ستنفَّذ في هذه الدورة كقضية شاملة لكل القطاعات.

45- نجح الصندوق في السنوات الأخيرة في إقامة شراكات مع القطاع الخاص في البلد. ورُبِطَت مجموعات العون الذاتي، التي شُكِّلَت بموجب المشروع التشاركي للنهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش، بمشروع مبادرة شاكتي هندوستان–ليفر، وهو الفرع الهندي لشركة يونيليفر. بالإضافة إلى ذلك عقد الصندوق اتفاقاً مع الشركة الصناعية الهندية للتسليف والاستثمار، وهي أكبر مصرف للتسليف في القطاع الخاص، وبذلك ربط بين مجموعات العون الذاتي التي طُوِّرَت بموجب مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهيمالايا. وسوف يستطلع الصندوق إمكانيات إقامة شراكات مماثلة مع القطاع الخاص في مجالات تمويل القروض الصغيرة، وإقامة صلات مع الأسواق، وتنمية المشروعات الريفية.

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

46- البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي هما المصدران الرئيسيان للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي يبلغ مقدارها نحو 5 مليارات دولار أمريكي في السنة، تقدم على شكل تعهدات، وتعادل نحو 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي

للبلاد. ولما كان محور تركيز مصرف التنمية الآسيوي هو إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي، والطاقة، والنقل، وتنمية البنى الأساسية، فإن فرص إقامة شراكات معه محدودة إلى درجة ما. أما البنك الدولي فقد اعترف في استراتيجيته القطرية الجديدة باتساع الفجوة بين الولايات التي تأخذ بالإصلاح والولايات التي لا تأخذ بالإصلاح، وقرر مساعدة الولايات الأشد فقراً. ونظراً إلى أن هذه هي الاستراتيجية التي اعتمدها الصندوق في مساعدته للهند، فهي تتيح له فرصة للعمل في تعاون وثيق مع البنك الدولي. وقد بدأ الصندوق بداية جيدة بإشراك المصرف في خبرته في مجال النهوض بأحوال القبائل في الهند. وسيتم تعزيز عملية التعلُّم المتبادل تعزيزاً كبيراً.

47- طوَّر الصندوق في السنوات الأخيرة شراكة وثيقة مع برنامج الأغذية العالمي ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية). وشارك برنامج الأغذية العالمي في تمويل ثلاثة مشروعات تقدم المساعدة على شكل سلع لدعم برنامج الغذاء مقابل العمل وخدمات التغذية التكميلية. وستستمر الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي أيضاً في تيسير دعم التنفيذ، وإدارة المعرفة، وحوار السياسات بموجب الإطار الإجمالي للمبادرات الرائدة للحضور الميداني. ومكَّنت الشراكة مع وزارة التنمية الدولية من تمويل جوانب تنمية مؤسسية هامة من المشروعات بِمِنَحٍ، وستُبذَلُ جهودٌ لتعميق هذه الشراكة وتوسيعها في المستقبل. والشراكة مع هاتين المؤسستين ذات قيمة استراتيجية وسوف تُستدام حتى نهاية دورة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وثمة جهة مانحة أخرى أبدت اهتمامها بالمواضيع التي اقترحها الصندوق لتدخلاته، وهي ألمانيا، عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون التقني، لمشروع منطقة الهيمالايا الذي ووفِقَ عليه مؤخراً. ويمكن توسيع نطاق هذه الشراكة لتشمل المساعدة المقترحة لتمويل القروض الصغيرة وتمكين المرأة.

48- وأقام الصندوق أيضاً شراكة ناجحة جداً مع المجموعة الاستشارية لمؤسسات البحوث الزراعية في تنمية تكنولوجيات مواتية للفقراء لفائدة المزارعين الذين تنقصهم الموارد التكنولوجية. وستُعزَّزُ هذه الشراكة بربط البرنامج القطري للصندوق بنتائج المنح المقدمة لنقل المعرفة ونشرها.

هاء – مجالات حوار السياسات

49- في سياق التحديات السياسية الكبيرة التي تواجهها الهند توجد ثلاثة مجالات يمكن أن يُحدِثَ إصلاح السياسة الكلية فيها فرقاً كبيراً في وضع فقراء الريف، وهي: (i) السياسات المتفاوتة للمناطق المتقدمة والأقل تقدُّماً الموجهة نحو الزراعة المستندة إلى السوق في المناطق المتقدمة، والتدخُّلات التي تركِّز على تخفيف وطأة الفقر في المناطق الأقل تقدماً؛ (ii) إصلاح الأراضي، الذي يعالَجُ إلى حدٍّ كبير بواسطة ترتيبات حيازة الأرض، لمعالجة قضية الفقر الريفي؛ (iii) سياسات إدارة المخاطر الاجتماعية لتكملة ودعم الإصلاح السياساتي في الزراعة.

50- الطريقة التي يستطيع الصندوق، من وجهة نظر عملية، أن يسهم بها في هذا هي ربط برنامج إصلاحي بشأن قضايا السياسات العامة في جميع مشروعاته، التي تؤثر في سبل الرزق الريفية التي تقوم على الزراعة وتركز على المرأة. ويمكن أن يتركز هذا البرنامج على المجالات التالية: (i) إعادة التركيز على إصلاح الأراضي لتحسين إمكانيات وصول المرأة إلى الموارد المنتجة، مع التشديد على 'إمكانيات الوصول' لا على الملكية، بمعالجة قضايا مثل توفير الحيازة، وتخصيص مبالغ بحد أعلى لبيع الأرض الزائدة للنساء؛ (ii) تعزيز وصول المرأة إلى الأراضي البور،

والحراج المتدهورة، إلخ.؛ (iii) تعزيز المشاركة في المؤسسات التمثيلية بالعمل الجاد على تعزيز تمثيل النساء في اتحادات التسويق الزراعي، واتحادات صناعة الألبان، وجمعيات المزارعين على جميع المستويات.

51 - نظراً إلى الدور المحدود الذي يؤديه الصندوق من حيث مساهمته في التمويل، لعل أفضل مساهمة يساهمها في حوار السياسات تكون في تحسين المعرفة التي تؤدي إلى تغييرات سياسية، وبالعمل على المستوى الأساسي لبناء نماذج يمكن استخدامها كبيان عملي وتسهيل للتغييرات السياسية، كما هي مبينة في خبرات الصندوق السابقة (المبينة أعلاه). وبناءً على ذلك، لعل أفضل طريقة للمشاركة في حوار السياسات تكون اعتماد طرائق تنطوي على ما يلي: (i) إقامة شبكات مع شركاء يشاركون الصندوق رأيه من بين الجهات المانحة والأكاديميين والهيئات والمؤسسات المهنية؛ (ii) نشر المعلومات عن الإصلاح بنقل رسائل عن الإصلاح السياساتي الناجح من مشروعات معزولة إلى برامج متعددة بواسطة حلقات العمل، والتقارير والوثائق المقدمة بين الحين والآخر، وتنظيم زيارات لأصحاب المصالح، بمن فيهم أعضاء الهيئات التشريعية وصانعو السياسات، وتنظيم حملات إعلامية؛ (iii) العمل على تحقيق تنمية مهنية لأشخاص لهم أهمية خاصة في الحكومة المركزية أو حكومات الولايات بواسطة دورات مهنية متخصصة، وحلقات عمل، وحلقات دراسية تساعد على بناء المعرفة بقضايا سياساتية محددة وفهمها.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

52 - بينما كان برنامج الصندوق لمساعدة الهند ناجحاً بوجه عام في تحقيق الآثار المرجوَّة، توجد عدة مجالات في حاجة إلى تحسين: معظم المشروعات احتاجت إلى وقت أطول من اللازم لكي تصبح فعالة بسبب عقبات قانونية وإدارية؛ وصرف الأموال من حقوق السحب الخاصة يتم ببطء، لا سيما في السنوات الأولى من المشروع؛ وما زالت استدامة آثار المشروع بواسطة استراتيجيةِ خروجٍ مدروسةٍ جيداً تشكل تحدِّياً؛ ويلزم إدخال تحسينات أخرى على هياكل إدارة المشروع لتعزيز مشاركة المستفيدين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ وتوجد حاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة على دعم التنفيذ. وتجري الآن معالجة هذه القضية، بصورة رئيسية، في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي منذ شهر يوليو/تموز 2001. ومع أنه حصل تقدم، يحتاج هذا الأمر إلى زيادة في التعزيز.

53 - انخفض إجمالي مدفوعات الصندوق إلى الهند انخفاضاً شديداً في عام 2000 بعد أن بلغ أوجَهُ في عام 1999. وعندما ارتفعت مساهمة تجديد الموارد للهند أصبح صافي التدفق سالباً في تلك السنة. وأدت استعادة المدفوعات إلى سابق عهدها مؤخراً بالإضافة إلى إدارة أكثر نشاطاً للحافظة والتي تضمنت وضعها بإدارة الحافظة إلى أداء أكثر نشاطاً، وأدى إغلاق بعض المشروعات وإلغاء بعض القروض، إلى تخفيض الرصيد غير المدفوع. وينبغي استدامة هذه التحسينات وتوطيدها بالإسراع في معدلات التنفيذ، وتعجيل المدفوعات، وإغلاق المشروعات في حينها، وكذلك تنفيذ الإلغاءات – إن وُجِدَت – في حينها. كما أن توجيه الأموال مباشرة من الحكومة إلى جمعيات مستقلة على مستوى الولايات يشكل مسألة ذات أولوية. وتشكل الهند جزءاً من الإشراف المباشر ومبادرات الحضور الميداني الرائدة، وسوف تستخدم هذه المبادرات لتطوير الملكية المحلية، وتوسيع الشراكات المثمرة، والمساهمة في رسم السياسات وتنفيذها، وإدخال تحسينات إجمالية على أداء الحافظة.

زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

54 - بعد تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيتقرر مستوى إقراض الصندوق للهند إلى حد كبير بناءً على الحجم الإجمالي لبرنامج الصندوق. ويمكن أن تعوقه أيضاً الحدودُ السنويةُ الموافَقُ عليها لكل بلد بعينه بموجب سياسة الإقراض. في ضوء هذه الاعتبارات سيتراوح مستوى قروض الصندوق للهند بين 110 ملايين دولار أمريكي و119 مليون دولار أمريكي لدورة البرنامج الراهنة للفترة 2005–2009؛ وهذا يمكِّن من القيام بأربعة تدخلات كبيرة نسبياً، بواقع مشروع واحد لكل من تمكين المرأة، والنهوض بأحوال القبائل، وتنمية مشروع مصائد الأسماك الساحلية، وتنمية المنطقة المعرضة للضرر – سهول حوض نهر الكنج الأوسط، بما فيها آسام. وستكون هذه التدخلات بترتيب الأولويات المحددة، ورهناً بتوافُر الموارد الإجمالية. يضاف إلى ذلك أن إدراج سهول حوض نهر الكنج الأوسط، بما فيها آسام، أثناء الدورة الجارية سيتوقف أيضاً على المرونة التي تعطيها حكومتا ولايتي بيهار وأوتار براديش/آسام من حيث بناء مؤسسات القاعدة الشعبية التشاركية، ومعالجة القضايا التي تتصل بحيازة الأرض واستخدام الموارد المشاع. علاوة على ذلك، لن يتم تدخل الصندوق في الشمال الشرقي إلا بموجب سيناريو متفائل جداً لتوفُّر الموارد، ويكون رهناً بتوصية مؤيدة تُقَدَّمُ من خلال استعراض استراتيجي مؤقت. وفي غضون ذلك، سيحدد الصندوق أولويات الدروس المستفادة من المشروعات الجارية ويبني قاعدة معارف لوضع برنامج للشمال الشرقي في الحلقات التالية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

INDIA

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	2 973
Total population (million) 2003 1/	1 064
Population density (people per km^2) 2003 1/	358
Local currency	Indian Rupee (INR)

GNI per capita (USD) 2003 1/	540
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	7.1
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	4
Exchange rate: USD 1 =	INR 43.65

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	1.6
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	24
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	63
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	63
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	473.3
Female labour force as % of total 2003 1/	33
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	99 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	39 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 3/	46 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 3/	47 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	6 a/
Physicians (per thousand people) /	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 2/	86
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	30
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	6
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	996 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	105
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	2 364
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	54 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	22 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	34 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	600 637
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1983-1993	5.4
1993-2003	5.9
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	22
% industry	27
% manufacturing	16
% services	51
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	13
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	65
Gross domestic savings (as % of GDP)	22
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	55 982
Merchandise imports 2003 1/	70 707
Balance of merchandise trade	-14 725
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-12 169 a/
after official transfers 2003 1/	177 a/
Foreign direct investment, net 2003 1/	4 269
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-4
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	113 467
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	19
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	18
Lending interest rate (%) 2003 1/	12
Deposit interest rate (%) 2003 1/	n/a

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD Rom 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

LOGICAL FRAMEWORK

Goal	Indicators	Means of Verification	Assumptions
• Results of pilot innovative approaches to poverty reduction upscaled by the government and other multilateral agencies successfully	• Innovative poverty reduction programmes implemented • Pilot approaches upscaled by government and other multilateral donors • Poverty incidence in programme area by social groups and gender • Reduced prevalence of malnutrition by gender (RIMS indicator) • Improved household asset ownership by gender (RIMS indicator)	• National Household Sample Surveys • National and State statistics • Policy papers and other government official documents • Sector studies • Monitoring and impact studies • Project baseline and completion reports • Participatory Impact Assessment reports	• Continued policy support for poverty reduction • Successful upscalable models are developed. Resources are committed by Government and other external agencies • MDGs continue to determine national and state policy objectives and budget allocations • IFAD's Strategic Framework continues to inspire project and programme design and implementation • The poor's perception of poverty coincides with the MDGs and IFAD's strategic thrusts
COSOP Thrust: Capacity-building	**Indicators**	**Means of Verification**	**Assumptions**
A. Participatory grass-roots institutions of disadvantaged groups fully functional and sustainable B. Support services in public, private and NGO sectors are sustainably providing financial, technical, marketing and social services to disadvantaged groups and individuals	• No. of grass-roots institutions formed and strengthened by gender of membership providing access of poor to natural and financial resources, advice and other services, designing and implementing own programmes, where required with external support, influencing policies to become more equitable and development oriented, instrumental in empowerment of women • No. of disadvantaged group members by gender • No. of persons trained by gender • No. and type of activities designed and implemented • Results of activities • External support mobilised • No. of policy adjustments • Changes in roles and responsibilities of women • No. of support services strengthened, staff trained, institutional capacities expanded; • No. and types of support provided to disadvantaged • Sustainability of support services	• Annual Reports from grass-roots institutions • Socio-economic surveys at institutions and household level • Reports on training provided by gender • Participatory and economic analysis of institutions activities • Reports external support agencies • Government policy statements • Local government reports • Annual reports support services • Annual reports on support activities to disadvantaged groups, by gender • Reports on strengthening support services: staffing, internal capacities, etc.	• Grass-roots institutions continue representing interests of disadvantaged membership • Membership conditions of grass-roots institutions do not prohibit poorest to adhere • Strengthened support services maintain focus on disadvantaged groups

COSOP Thrust: Access to resources	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Marginalized groups have access to natural resources, financial services and knowledge and technology and apply them in a sustainable manner to improve their living conditions while maintaining and strengthening their cultural identity	• Land, forest areas, water resources managed by poor by gender • Output produced from natural resources by gender • Financial services used by poor by gender, performance • Applied research on applications of indigenous knowledge, results • Adoption rate of (indigenous) technologies by gender, results • No. of poor participating in knowledge development and exchange	• National and State statistics • Area and poverty specific studies • Household surveys of sample of poor • Reports of service providers • Research reports • Project reports • Evaluation and impact studies	• The trade-off between raising incomes quickly and longer term sustainability will be resolved in a participatory manner, on the basis of indigenous knowledge, cultural values and external technologies and support
COSOP Thrust: Diversification	**Indicators**	**Means of Verification**	**Assumptions**
• Previously poor households successfully undertake a diversified set of economic activities, which are sustainable, keep them out of poverty and are sufficient resilient to absorb major external shocks	No. and type of activities undertaken, performance of each Decreasing poverty incidence and poverty gap Activity mix and poverty incidence after calamities	Household sample surveys National and State statistics Impact assessments Project reports	• Diversification mix of activities remains resilient under conditions of increasing frequency of external shocks (e.g. climate change)
• Outputs	**Indicators**	**Means of Verification**	**Assumptions**
• Poverty among Scheduled Castes, Scheduled Tribes and women sustainably reduced and further reducing • Women being empowered and gender inequalities further reducing • Education, health, literacy improved and further improving • Participatory grass-roots institutions effectively operating and expanding • Innovative pro-poor policies being applied	• Poverty incidence among target population annually declining, also under less favourable external conditions • No. of women in public positions • Reduction in domestic violence • Enrolment rates by gender • Maternal Mortality rate • Female literacy rate in appropriate language • Policy statements and their applications	• National and State statistics • Government budgets • Budget speech, policy statements • Household sample surveys • Impact assessments by gender • Gender studies • Annual reports education, health services and other support agencies	• Participation, gender and sustainability remain essential elements of project and programme design

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

	Strengths	**Weaknesses**	**Opportunities**	**Threats/Risks**
Overall	- Strong commitment of current government to rural poverty reduction - Constitutional Provisions for the socially excluded and marginalized sections of society including Scheduled Castes and Scheduled Tribes - Allocation of substantial resources for poverty reduction through the introduction of new schemes such as National Rural Employment Guarantee Bill - Successful experience in poverty reduction - Improved coordination between central and state governments - Availability of well established NGO community and civil society institutions	- Insufficient priority accorded to monitoring and impact assessment - Previous shortcomings in targeting - Low allocation for agricultural and rural sector previously	- Developing results based management system - Growing awareness of the rural-urban divide and considerable allocation for development of rural areas through the launch of Bharat Nirman Yojana (India Rebuilding Programme) - Increasing allocation and focus on rural areas - Adoption of progressive legislation such as the Right to Information Act (RTIA)	- Priority continuing to be economic growth with redistributive effect - Change in political establishment at the centre and state level might lead to change in priorities - Insurgency movements related to conflict over natural resources such as the leftist insurgencies

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

IFAD'S STRATEGIC FRAMEWORK	REGIONAL STRATEGY	GOVERNMENT POVERTY REDUCTION STRATEGY	INDIA COSOP
Vision Statement IFAD believes that increasing access to assets (human, social, natural, technological and financial assets) is crucial for broad-based growth and poverty reduction. Thus it fosters social development, gender equity, income generation, improved nutritional status, environmental sustainability and good governance within the following main thrusts: Human and social assets Strengthening the capacity of the rural poor and their organization Financial assets and markets Increasing access to financial services and markets Productive assets and technology Providing equitable access to productive natural resources and technology	Within the corporate thrusts, the Regional Strategy focuses on: • Enhancing women's capabilities in order to promote their role in agricultural development and improve their position in society • Reducing poverty by enhancing the capabilities of indigenous peoples and other marginalized groups • Building coalitions of the poor • Enhancing peace for poverty reduction • Developing less favoured areas	Human and social assets • Promoting greater participation of common people in decision making • Creating a network of institutions – CBOs, NGOs, government – for promoting the self-help movement • Promoting access to education, health, sanitation and water and implementing targeted food and nutrition programmes Financial assets and markets • Establishing SHGs for savings mobilization and access to micro-finance • Establishing marketing linkages with the private sector, industrial enterprises and export houses Productive assets and technology • Promoting access to land including purchase of land and its distribution to the landless poor and allocation of common forest and wastelands to the poor • Promoting expansion of watershed management for rainwater harvesting and conservation • Provision of technical support for upgradation of technology in farm and non-farm sector	Human and social assets • Capacity-building of grass-roots institutions to engender greater ownership of development and promote self-reliance • Empowerment of women to improve their position within households and communities Financial assets and markets • Strengthening micro-finance initiatives, expanding range of micro-finance products to meet needs of the poor • Strengthening linkages with supporting services to sustain and expand livelihood opportunities including market linkages Productive assets and technology • Increasing access of the poor to productive resources, particularly land, forest and fisheries resources • Promoting institutional development, investment in infrastructure and access to knowledge and technology for income generation and sustainable management of these resources • Diversifying livelihood opportunities to increase incomes and reduce risk

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
World Food Programme	Commodity assistance	Support for food-for-work and supplementary nutrition services	Ongoing	Strong complementarity with IFAD programmes and high potential for collaboration strengthening existing partnership arrangements on three ongoing IFAD projects
Department for International Development (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland)	Rural development, enhancing rural livelihoods and micro-finance for poverty alleviation	Support for livelihood improvement and empowerment of poor; sustainable management of resources; education, health and water; and strengthening implementation capacity of government. Works mainly in Orissa, Andhra Pradesh, Karnataka, Madhya Pradesh, West Bengal	Ongoing	Strategic partnership developed under two on-going IFAD projects – National Micro-Finance Programme and Orissa Tribal Empowerment and Livelihoods Programme and potential exists for deepening and widening this partnership in the future
German Agency for Technical Cooperation (GTZ)	Sustainable resource management and capacity-building	Programmes in support of watershed management, community institution building for self-help, strengthening of water and soil conservation training institute – principally in Maharashtra	Ongoing	Strong complementarity with IFAD programmes in natural resource management and has expressed interest in themes proposed for IFAD intervention. Partnership with IFAD for Himalayas Livelihoods Project and potential exists for developing this relationship further
World Bank	Strengthening enabling environment for growth ; accelerating pro-poor development; education and health; financial sector development; governance reform and decentralization; fiscal reform	***District Poverty Initiatives Project (DPIP)*** – community empowerment, institutional development and asset creation in Andhra Pradesh, Madhya Pradesh, Rajasthan and Chhattisgarh	Ongoing	Strong complementarity with IFAD themes - partnership potential limited
		Rural Women's Development and Empowerment Project (RWDEP) – supports women's capacity-building and micro-finance initiatives through SHGs in Bihar, Gujarat, Haryana, Karnataka, Madhya Pradesh and Uttar Pradesh	Ongoing	Cofinancing partnership with IFAD Strong complementarity with IFAD Programme – partnership potential limited